

أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

الإطار العام للاستقرار المالي، وإدارة المخاطر العابرة للحدود
تجربة بنك المغرب

فريق عمل الاستقرار المالي في الدول العربية



صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND



مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND
MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
89
2018

أمانة

مجلس محافظي المصارف المركزية

ومؤسسات النقد العربية

الإطار العام للاستقرار المالي، وإدارة المخاطر العابرة للحدود
تجربة بنك المغرب

فريق الاستقرار المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي

أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تقديم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سنوات، بدعوة أحد أصحاب المعالي والسعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصرفية التي تتعلق بأنشطة المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضوء ما تضمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناسب أن تتاح لها أكبر فرصة من النشر والتوزيع. لذلك، فقد باشر الصندوق بنشر هذه السلسلة التي تتضمن الأوراق التي يقدمها السادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضايا. فالهدف الرئيسي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسلة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،



عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

- 7 أولاً: تمهيد
- 7 ثانياً: الإطار العام للاستقرار المالي
- 11 ثالثاً: إدارة المخاطر العابرة للحدود
- 14 رابعاً: التوصية

أولاً: تمهيد

في إطار حرص فريق عمل الاستقرار المالي على الاستفادة من تجارب الدول العربية، ناقش الفريق تجربة بنك المغرب في السنوات الأخيرة على صعيد بناء إطار الرقابة الاحترازية الكلية والاستقرار المالي. تستعرض الورقة جهود السلطات المغربية والتطورات التشريعية والتنظيمية في هذا الشأن. كما تتناول جهود بنك المغرب على صعيد ضبط المخاطر العابرة للحدود، على ضوء الانفتاح الذي ينتهجه الاقتصاد المغربي، في جعل المملكة المغربية مركزاً لربط القارة الأفريقية بباقي دول العالم.

تم تقسيم الورقة الى جزأين أساسيين، الأول يقدم الإطار العام للاستقرار المالي، فيما يتناول الثاني إدارة المخاطر العابرة للحدود.

ثانياً - الإطار العام للاستقرار المالي

يشمل الإطار تعريف بالإصلاحات التشريعية والمؤسسية والإطار التحليلي للاستقرار المالي، وتقديم الأدوات الاحترازية الكلية المطبقة.

أ. **الإطار القانوني:** تم تعديل القانون البنكي في عام 2014، حيث تضمن القانون الجديد تأسيس لجنة التنسيق والرقابة على المخاطر الشمولية، وتعريف المخاطر الشمولية وتعريف المراقبة الاحترازية الكلية. كما تمت المصادقة من طرف المجلس الحكومي خلال عام 2017، على مشروع مراجعة القانون الأساسي لبنك المغرب. تهدف المراجعة، إلى توسيع مهام البنك لتشمل مساهمته في تعزيز الاستقرار المالي، إلى جانب توضيح أدوات تدخله في هذا الشأن. كما تستهدف المراجعة، تعزيز استقلالية بنك المغرب. تضمن القانون أحكام جديدة تمكن من التشاور المنتظم بين الوزير المكلف بالمالية والي بنك المغرب، من أجل ضمان انسجام السياسة الاحترازية الكلية وكذا السياسة النقدية. كذلك وفي إطار الإصلاح التشريعي، سبق إصدار القانون القاضي بإيجاد الهيئة المستقلة لأسواق رأس المال في عام 2013، والقانون المحدث للهيئة المستقلة لمراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي في عام 2014.

ب. **الإطار المؤسسي:** تم في إطار البناء المؤسسي لتحقيق الاستقرار المالي، واستناداً للإصلاحات التشريعية، استحداث مجموعة من اللجان، أهمها:

1- **لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر النظامية:** يترأسها والي بنك المغرب، وتضم ممثلين عن هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي والهيئة المكلفة بمراقبة أسواق رأس المال ووزارة الاقتصاد والمالية. تتمثل مهامها في التنسيق بين أنشطة أعضائها في مجال الإشراف على المؤسسات الخاضعة لمراقبتها، وتنسيق عمليات الإشراف التي تقوم بها المؤسسات المكلفة بمراقبة الوحدات التي تكون تكتلاً مالياً. كذلك من مهامها، تحديد المؤسسات ذات الأهمية النظامية، وتحليل وضعية القطاع المالي وتقييم المخاطر النظامية واتخاذ التدابير اللازمة لتفاديها، والتنسيق بين الإجراءات المتخذة لحل الأزمات وتنسيق أنشطة التعاون وتبادل المعلومات مع الأطراف الخارجية.

2- **لجنة الاستقرار المالي:** هي لجنة داخلية ببنك المغرب، تم إنشاؤها في أبريل 2012. تتولى تقييم المخاطر التي تهدد الاستقرار المالي، ودراسة الإجراءات والأدوات الاحترازية الكلية التي يجب اتخاذها للتخفيف من تلك المخاطر. تعقد اللجنة اجتماعات نصف سنوية.

3- **لجنة تدبير الأزمات:** وهي مسؤولة عن تنسيق أنشطة الهيئات المكونة لها في مجال تدبير الأزمات المالية، التي قد تستدعي التدخل المالي للدولة. يرأسها وزير الاقتصاد والمالية، وتضم والي بنك المغرب ومسؤولي هيئة مراقبة التأمينات والاحتياط الاجتماعي، والهيئة المكلفة بمراقبة أسواق رأس المال.

ج. الإطار التحليلي: يشمل خارطة المخاطر النظامية، واختبارات التحمل، وإطار تدبير الأزمات، إضافة لإطار تبادل المعلومات.

1- **خارطة المخاطر النظامية:** تم منذ عام 2012 البدء في عقد ورش عمل لوضع إطار تحليلي للتعريف بالمخاطر النظامية وتقييمها. يقوم ذلك على بناء خريطة شاملة للمخاطر، تمثل أداة لرصد أهم مصادر المخاطر بالنسبة للنظام المالي. تتمثل خريطة المخاطر، في جدول استشرافي لمؤشرات الإنذار المبكر القادرة على رصد تطور المخاطر الظاهرة أو الكامنة، التي تؤثر أو قد تؤثر على النظام المالي. تسعى هذه المؤشرات، من جهة، إلى تحديد مكامن الهشاشة المحتملة داخل المؤسسات المالية، لاسيما البنوك وشركات التأمين وهيئات التحوط الاجتماعي وكذا داخل

الأسواق المالية. كما تسعى من جهة أخرى، إلى الكشف عن المخاطر التي قد تنجم عن الظروف والتطورات الاقتصادية والنقدية والمالية. تم خلال عام 2017، مراجعة خارطة المخاطر النظامية، بهدف تحديثها والتأكد من احاطتها بجميع المخاطر التي تحيط بالقطاع المالي المغربي، حيث تم إدراج مؤشرات مرتبطة بنظام الصرف على ضوء التوجه للانتقال إلى نظام مرن.

2- **اختبارات التحمل:** تقيس آثار المخاطر الهامة على النظام المالي. تهدف إلى تقييم مدى مقاومة المؤسسات المالية للصدمات الاستثنائية والممكنة باستخدام ثلاث فئات كبرى من الأدوات: الأولى تتمثل في اختبارات الضغط الخاصة بالحساسية، التي تقيس أثر صدمة الائتمان أو السيولة أو سعر الفائدة أو الصرف. الثانية تخص اختبارات الضغط الخاصة بالعدوى فيما بين البنوك، إضافة إلى اختبارات الضغط المتعلقة بتقييم مخاطر العدوى الناجمة عن الروابط المباشرة العابرة للحدود بين البنوك المغربية وفروعها في الخارج من جهة وتلك القائمة بين البنوك وشركات التأمين من جهة أخرى، والتي تعكس مخاطر انتقال العدوى داخل القطاع المالي على مستوى السوق المحلية. الثالثة تتعلق باختبارات الضغط الكلية التي تقيّم قدرة البنوك على امتصاص الصدمات النابعة من المحيط الاقتصادي الكلي.

3- **إطار تدبير الأزمات:** يشمل المنظومة التنفيذية، وتمارين محاكاة الأزمة. بالنسبة للمنظومة التنفيذية، فإنه في حال حدوث أزمة ذات طابع نظامي، تجتمع لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر التنظيمية لتقييم الوضعية، وتنسيق أشغالها، واتخاذ القرار بشأن تفعيل لجنة تدبير الأزمات. إذا اعتبرت لجنة التنسيق والإشراف على المخاطر التنظيمية، أن الوضعية تستدعي تدخلاً مالياً من الدولة، يقوم رئيسها بإخبار الوزير المكلف بالمالية بصفته رئيساً للجنة تدبير الأزمات، متضمناً اقتراح بالحل.

أما على صعيد تمارين محاكاة الأزمة، قام بنك المغرب بإنجاز تمرينين لمحاكاة الأزمة، الأول عام 2009 والثاني عام 2014. هدفت هذه التمارين بشكل أساسي، إلى اختبار سير الأنظمة التنفيذية والقانونية القائمة، وآليات تبادل المعلومات والتنسيق بين مختلف السلطات المشاركة في هذه التمارين.

4 - إطار تبادل المعلومات: تم في عام 2014، إعداد اتفاقية تنشئ إطاراً لتبادل المعلومات. حددت الاتفاقية المعلومات التي سيتم تبادلها فيما بين السلطات في الحالات العادية، وتلك التي يتعين تبادلها عند وقوع أزمة ما.

د. إطار التواصل: بهدف تحقيق التواصل بين جميع مكونات القطاع المالي وغير المالي، قررت السلطات التنظيمية المشرفة على النظام المالي، إصدار تقرير سنوي حول الاستقرار المالي.

يتمحور هذا التقرير، الذي تم إعداده بشكل مشترك بين بنك المغرب والهيئات المكلفة بتنظيم النظام المالي، حول أربعة فصول تتناول التطورات الاقتصادية الكلية المحلية والعالمية، الوضعية المالية للوحدات غير المالية وقدرتها على احترام التزاماتها المالية، تقييم مائة المؤسسات المالية وقدرتها على الصمود، إضافة لتطورات أسواق رأس المال والبنية التحتية المالية.

هـ. الأدوات الاحترازية الكلية: تشمل الأدوات المستخدمة ما يلي:

1. المتطلب الإضافي لرأس المال (countercyclical capital buffer): قام بنك المغرب في عام 2016 بتضمين المتطلبات الرقابية، "المتطلب الإضافي لرأس المال". يهدف هذا المتطلب، إلى حماية القطاع المالي من تراكم المخاطر جراء الإفراط في منح الائتمان. تتراوح قيمة المتطلب الإضافي لرأس المال بين 0 و 2.5 بالمائة من الأصول المرجحة بالمخاطر، والتي يتم تحديدها من خلال اعتماد مؤشر نسبة الائتمان الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي طبقاً للمبادئ الأساسية العالمية الخاصة بمتطلب رأس المال الإضافي لبازل III.

2. المتطلبات النوعية الخاصة بالبنوك ذات الأهمية النظامية: يعمل بنك المغرب على تحديد إطار للتعامل مع البنوك ذات الأهمية النظامية والحد من مخاطرها. يعتمد بنك المغرب في ذلك على منهجية لجنة بازل في تحديد هذا النوع من البنوك، التي تم وفقها تحديد (12) مبدأ للتعامل مع هذه البنوك. تشتمل المبادئ السبعة الأولى على المنهجية المقترحة لتحديد البنوك ذات الأهمية النظامية المحلية، فيما تتطرق المبادئ الخمسة الأخرى للمتطلبات الرقابية الإضافية لتعزيز قدرة هذه البنوك على مواجهة الخسائر.

ثالثاً - إدارة المخاطر العابرة للحدود

استفادت البنوك المغربية من هذا الانفتاح الذي تنتهجه المملكة المغربية منذ عام 2007، حيث عملت على تعزيز استثماراتها بأسواق جديدة. لا يخلو هذا التوسع من مخاطر، قد تؤدي إلى انعكاسات سلبية على المستوى الاقتصادي، وذلك في غياب إطار المراقبة والتتبع الدقيق. لهذه الاعتبارات، قام بنك المغرب بوضع إطار للمراقبة والإشراف البنكي العابر للحدود.

أ. **توسع البنوك المغربية:** استفادت البنوك المغربية من وضعيتها المالية القوية، فعملت على تطوير نشاطاتها وتنويع مصادرها مما دفعها إلى توسيع نشاطاتها على الصعيد الأوروبي والافريقي، وذلك إما على شكل مكتب أو فرع أو شركة تابعة.

ساهم هذا الانفتاح على الخارج في تعزيز تطوير خدمات المجموعات البنكية المغربية. كما شهدت هذه الاستراتيجيات التوسعية تطوراً لتشمل قطاعات غير بنكية كالتأمين، القروض الصغرى وتحويل الأموال. تمتلك البنوك المغربية حالياً، 42 شركة تابعة في افريقيا، تضم وكالات بنكية في 26 دولة افريقية (غرب ووسط افريقيا). كما تمتلك البنوك المغربية 17 فرع و 47 مكتب تمثيلي في أوروبا.

ب. **المخاطر المرتبطة بنشاط البنوك المغربية في الخارج:** صاحب توسع البنوك عبر الحدود، مخاطر تتطلب زيادة الحذر، وإيلاء اهتمام خاص للرقابة الداخلية.

كما تتحمل البنوك المغربية التي تمتلك فروع في الخارج، مخاطر متزايدة تستوجب قياسها وإدارتها للتأكد من أن العائد المتوقع على المعاملات يساهم في استمرارية الأنشطة، وأن المجموعة لديها رسملة مناسبة لتغطية المخاطر، إضافة إلى المخاطر المتعلقة بأنشطة الوساطة المصرفية مثل مخاطر الائتمان والسوق وسعر الفائدة، والسيولة، والمخاطر التشغيلية. فالانفتاح على الخارج يؤدي إلى مخاطر أخرى كتلك المرتبطة بعدم الامتثال للتنظيمات المعمول بها في البلد المضيف والمخاطر القطرية (country risk).

ج. **الإطار الرقابي والتعاون:** تخضع المراقبة من قبل بنك المغرب على نشاط المجموعات المصرفية العابر للحدود، من خلال إطار إشرافي

عابر للحدود. يستند في المقام الأول على التعاون مع المشرفين في البلد المضيف.

1. **ترخيص توسع البنوك خارج الحدود:** يتطلب إنشاء أو شراء الشركات التابعة في الخارج أو تعزيز مشاركة المجموعات المصرفية المغربية في البنوك الموجودة في الخارج، موافقة مسبقة من بنك المغرب. كما يدرس بنك المغرب، التأثير الاحترازي لأي عملية توسع أجنبية على المجموعة من حيث الرسملة وتطور نسبة الملاءة. يأخذ التقييم في الاعتبار نوعية النظام الذي أنشأته المجموعة المصرفية لمراقبة فروعها الخارجية وقدرتها على التسيير الملائم لهذا التوسع.

2. **اتفاقيات التعاون:** تم التوقيع على عدد من اتفاقيات للتعاون في مجال الرقابة مع معظم السلطات الرقابية في البلدان المضيفة للبنوك المغربية. تهدف هذه الاتفاقيات إلى:

- تنظيم تبادل المعلومات في مجال الإشراف البنكي.
- إنشاء مجتمعات المشرفين لتنسيق أعمال الإشراف على المجموعات البنكية المغربية التي تملك شركات تابعة أو فروع في الخارج.
- القيام بعمليات تفتيش مشتركة في بنوك تابعة أو فروع لمؤسسات الائتمان التي أنشئت في كلا البلدين.
- ترتيبات للتنسيق والتدخل في مجال حل الأزمات التي قد تؤثر على الشركات التابعة أو الفروع الواقعة في أراضي كل طرف.

3. **مجمع المشرفين المصرفيين:** ينظم بنك المغرب منذ عام 2014، مجتمعات المشرفين على المجموعات المصرفية. توفر هذه الاجتماعات إطاراً لتبادل المعلومات ومنتدى للنقاش بين المشرف الرقابي للبنك الأم والسلطات الرقابية في البلد المضيف، بهدف تقييم مشترك للمخاطر التي تتعرض لها الكيانات الموجودة تحت ولايتها والإجراءات الرقابية الواجب اتخاذها، إن وجدت. كما تهدف هذه المجتمعات، إلى العمل على تقارب الأنظمة الاحترازية المطبقة على مختلف مكونات المجموعة، إلى جانب تنسيق الرقابة الميدانية.

تتكون هذه المجمعات من بنك المغرب وممثلي الجهات الرقابية الخارجية التي توجد تحت ولايتها شركات تابعة أو فروع والتي وقع معها بنك المغرب اتفاقيات للتعاون في الرقابة المصرفية.

4. **لجنة أفريقيا:** للقيام بتوسع إيجابي ومنسق للمجموعات المغربية في أفريقيا، قامت هذه البنوك وبيعاز من بنك المغرب، باعتماد مدونة لقواعد السلوك والتعاون في التوسع في الخارج. وفقاً لذلك، فإن هذه المجموعات تضع رهن إشارة بنك المغرب خطط مالية لفروعها في الخارج، بهدف تتبع التطور المتوقع للمؤشرات الرئيسية وربحياتها، بما في ذلك نمو القروض والودائع، وشبكة الوكالات. يتعين تحديث هذه الخطط سنوياً.

تلتزم البنوك المغربية، بعدم الاستثمار في مناطق جغرافية، إذا لم تتوفر فيها الشروط السليمة الضرورية، وتجنب ممارسة تنافسية يمكن أن تخل بالتوازن المالي أو التنظيمي، وتبني نهج تعاوني في مجال تبادل المعلومات.

5. **أنشطة الرقابة الخارجية:** وفقاً للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة للجنة بازل، تمارس الرقابة المصرفية على أساس فردي وكذلك على أساس مجمع. تقوم هذه المراقبة على الامتثال للقواعد، والحوكمة، وإدارة المخاطر الاحترازية والمحاسبة والرقابة الداخلية. هذا ونظراً لتزايد عدد فروع البنوك المغربية في الخارج، تم وضع منهجية لعمليات الرصد والتتبع. إذ يطلب بنك المغرب منذ عام 2013، من المجموعات البنكية تقارير مفصلة عن أنشطة الشركات التابعة في الخارج. يتعين أن تضم هذه التقارير البيانات المالية والاحترازية، وتقارير مدققي الحسابات والتفتيش التي تقوم بها البنوك الأم وسلطات الإشراف في الدول المضيفة. إضافة إلى ذلك، يركز بنك المغرب بشكل خاص على عمليات التفتيش المشتركة التي تجرى مع هذه السلطات، حيث تم إجراء ثماني بعثات تفتيشية مشتركة خلال السنوات الأربع الماضية.

رابعاً- التوصية

على ضوء التجربة الغنية لبنك المغرب في بناء إطار متكامل للاستقرار المالي وضبط المخاطر العابرة للحدود، فإن فريق الاستقرار المالي في الدول العربية، يؤكد مع تزايد انفتاح البنوك العربية على الخارج على أهمية بناء منظومة رقابية فعّالة لإدارة المخاطر العابرة للحدود، ويدعو للاستفادة من تجربة بنك المغرب في هذا الصدد.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية- 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعمة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SYSTEM IN EGYPT-2007 SETTLEMENT
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.
22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعمة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.

24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وصاد الفواتير إلكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصد الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-
2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-
2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني - تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة - 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية - 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل - 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية - تجربة بنك المغرب - 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ - 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر - 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية - 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل - 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية - 2015.
67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي - 2015.

68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفى بمجلس محافظى المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانونى لحماية مستهلكى الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترافية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017.
83. المعالجة الرقابية لانكشاف المصارف على الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافى لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجى فى الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region.
87. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.
88. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

89. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود - تجربة بنك المغرب -
2018.
90. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة - 2018.
91. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية - 2018.
92. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني - تجربة مصرف الإمارات
المركزي - 2018.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي
يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: (+9712) 6215000

فاكس رقم: (+9712) 6326454

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: <http://www.amf.org.ae>



<http://www.amf.org.ae>

